

مصر

تعديلات «هيئة الشرطة»:

صلاحيات مطلقة لـ«الأمن الوطني»

يخضع عبد الفتاح السيسي في تعزيز قبضته على الأجهزة الهامة في البلاد. وعلى رأسها «الأمن الوطني».
آخر خطواته، في هذا السياق، إضارته تعديلات تقوي سطوته على الضباط. وتحول «الداخلية» و«الأمن الوطني» إلى هيئتين استراتيجيت

القاهرة - **هنري باشا**

اعتمد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، التعديلات الجديدة على قانون «هيئة الشرطة»، والتي دخلت حيز التنفيذ فوراً بعد نشرها في «الجريدة الرسمية»، لتعزز سريعا قبضة الرئيس ووزير الداخلية على الأجهزة المهينة، وفي مقدمها «الأمن الوطني» الذي قوي نفوذه بصورة غير مسبوقة. وتوسعت، بموجب التعديلات الأخيرة، صلاحية «المجلس الأعلى للشرطة»، الذي صارت سلطته تقديرية في اتخاذ قرار في شأن الضابط الذي يجري نقله أو يستقيل ويطلب العودة إلى العمل؛ إذ سيكون من حقه وحده إعادته في هذه الحالة من دون النظر إلى التقارير السرية في شأنه، وفق ما كان ينص عليه القانون الذي اشترط تقدير «جيد» على الأقل عن آخر عامين، وهي خطوة ستفتح بابا لصفعات كبيرين اضطروا إلى الاستقالة من أجل تسوية أوضاعهم على ترشح للانتخابات كي يعودوا من دون شروط.

أيضا، أصبح من حق المجلس (من أقدم أعضاء هيئة الشرطة) عزل الضباط من وظائفهم بشكل نهائي، في خطوة ستعزز عملية الإقصاء

تقرير

الإفراج عن كنان وقاف: «بشرة خير» لصحافيّ سوريا؟

طارق علي

«بعد نشري المقال بيوم واحد، توجّهت إلى الجناينة لأشتكي بسبب تناولي من قبل إيد خليل، مدير مشروع سمریان، التابع لرجل الأعمال مارن حماد. كان حظ منشور ضدي على الفيس منهمني بالفساد وقبض رشوة، لهيك توجهت لرفع الأمن الجنائي لتقديم دعوى بحقه

كان يؤخذ على «اتحاد الصحفيين» تأييه بنفسه عن مشاكل اهل هذه المهنة

بالتشهير. وأنا موجود جوّاً، دخل المحامي وكيل مارن حماد (رجل أعمال - طرطوس)، وتمّ توقيفي لأشهم مدمعين عليّ كمان». هذا ما قاله الصحفي في جريدة «الوحدة» السورية كنان وقاف لـ«الإخبار» عن ما حدث له أخيراً، بعد نشره تحقيقاً استقصائياً في الأول من أيلول/سبتمبر الجاري، بعنوان «الوحدة تفتح ملف كهرباء طرطوس...محطات كهروضوئية، فساد موصوف واختراع اسمه الكهرياء»، تناول فيه ملفات وزارة الكهرباء وتصغيرها.

بحق بعض الضباط في مواقع

عدّة نتيجة مواقفهم السياسية أو خلفياتهم العائلية، وستقصي جهات قضائية أخرى من المشهد. كذلك، أقصى التعديل منصب «النائب العام» ورئيس «محكمة استئناف القاهرة» من عضوية «مجلس التأديب الأعلى» المختص بمحاكمة الضباط الحاصلين على رتبة لواء، لتُخصي المحاكمة، حصراً، لدى رئيس «المجلس الأعلى للشرطة» وعضوية ثلاثة أعضاء بختارهم وزير الداخلية، إضافة إلى رئيس «إدارة الفتوى» في «مجلس الدولة»، في ما من شأنه، هو الآخر، أن

تعزيزت

هذا الجهاز بصورة تتخطى ما للمخابرات واجهزة اخرى

صاحبه

من أنشطته، وتشمل ما يتخّ ضبطة من أموال أو نفوذ أو ما يعادلها، واستخدام عائلاتها في الصرف منها على أعمال الصيانة للمنشآت التابعة له»، بما يجعله وزارة داخل الوزارة، مستغلاً بذاته عن أفرع الوزارة المختلفة. سبيل تحصيلها يمكن اتخاذ إجراءات الحجز الإداري، الأمر الذي يعني إمكانية مصادرة الممتلكات من أرض وعقارات وأرصدة بنكية لمن تستحق عليهم أموال للوزارة. كذلك، سيكون لـ«الأمن الوطني» نصيبه من الاستثمارات، بعدما بات من حقه «التصرف في المخلفات الناتجة

علماً بأن التعديلات منحت «أحقية طلب الإطلاع أو التحفظ على أي ملفات أو بيانات أو أوراق أو الحصول على صورة منها من الجهة الموجودة فيها هذه الملفات...بأمر قضائي مسبق»، في خطوة ستعزز نفوذ ضباط الجهاز بصورة غير مسبوقة. ومن الإضافات اللافتة «أحقية رصد المشكلات التي تواجه الدولة وقياس اتجاهات الرأي العام في شأنها، ورفع تقارير إلى الجهات المعنية في الدولة لاتخاذ اللازم نحو حلّها واحتواء آثارها، مع إلزام الضباط المعيّنين في القطاع ولم تمضِ عشر سنين (على تعيينهم) أن يسدّدوا قيمة التكلفة الفعلية لتنفقات الفرق والدورات التدريبية والتأهيلية والبعثات وغيرها ممّا حصلوا عليه لتأهيلهم للعمل في القطاع، في حال انتهت خدمته بالاستقالة أو بالنقل إلى وظيفة مدنية خارج الوزارة الداخلية أو بناء على رغبته». كما قيّد التحاق الضباط بهذا الجهاز بـ«ضوابط محددة سيجري اعتمادها، مع أحقية رئيس الجهاز في نقل أي ضابط إلى جهة أخرى حال فشله الشروط الواجب توافرها... من وجهة نظره».

يقتح باباً للتقييمات الشخصية. أيضاً، سيكون من غير المسموح لجميع المتقاعدين من الجهاز الإلاء بأي تصريحات إعلامية أو معلومات من دون موافقة رسمية من الوزارة، التزاماً بقاعدة السرية التامة حتى بعد انتهاء خدمتهم، مع تقديد ترشيحهم للانتخابات بموجب تصريحات مكتوبة من «المجلس الأعلى للشرطة». إذا أصبحت مهنته «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والخطيرة وما يرتبط بها من جرائم أخرى ومواجهة التهديدات التي تستهدف الجهة الداخلية»، مع مشاركته في وضع سياسات الأمن ومتابعة تنفيذها،

فلسطين

«كورونا» يُنهك غزة:

العّمّال تحت المقصلة

غزة - **عمر موسى**

يتفكّد السائق الشاب، محمد ظاهر، سيارته المركونة قبالة بيته شمال قطاع غزة. يتفحص حالة بطارياتها وعمرها. الساعة الآن تشير إلى الرابعة عصراً. كان من المفترض، في مثل هذا الوقت، أن يجوب الشارع ليلتقط رزقه. لكن «هباتي قدامك»، يقول ظاهر، «بطلت» تفقدتها حتى ما نتعلط مع الوقفة إلى شكلها مطولة كثير.. وبرجع أُنذ هالخط». القى المسحة من يده، وأضاف مع تنهيدة مسموعة: «فوق العيشة الصعبة، كان ناقصنا كورونا! أه يا غزة شو مخني إلنا». منذ 15 يوماً لم يخرج ظاهر (29 عاماً) إلى عمله كغالبية عمال غزة، على إثر حظر التجول الشامل بعد تسجيل أكثر من ألف حالة مصابة بـ«كورونا». يضيق طافح، يضيف: «لدي خمسة أولاد، لا أستطيع توفير طعامهم منذ فرض الحظر»، متابعاً: «لا أحد ينظر إلنا».

سريعاً، تبيّدت تبعات تفشي «كورونا» في القطاع المخاضر منذ ما يزيد على 14 عاماً على حياة الناس. لكن الضرر المباشر، وينسبة كبيرة، كان من نصيب عمال المياومة، وهم بالتحديد الباعة المتجولون وأصحاب البسات وسائفو الأجرة وعمال رياض الأطفال والمحال التجارية والمصانع. وحال ظاهر تنسحب على هؤلاء الذين تعطلت أعمالهم تماماً. يقول رئيس نقابات العمال في غزة، سامي العمصي، لـ«الإخبار» إن (160 ألفاً من عمال المياومة قد تضروّوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة». وقدرت خسائر هؤلاء خلال الأيام العشرة الأولى من الإغلاق بنحو 29 - مليون دولار. ويشير العمصي إلى أن 90% من عمال غزة هم تحت بند «اليومية»، وأنهم يحتاجون إلى دعم كبير من الجهات المختصة،

تقرير

الاتحاد الأوروبي يهدّد لندن بالملاحقة القضائيّة

تُراوح الأزمة المستجّدة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي مكانها، في ظلّ إصرار لندن على المضي قدماً في التشريع المثير للجدل، والذي من شأنه أن يلغي معاهدة خروجها من التكتّل. الإصرار البريطاني يتلوّز، أمس، رفضاً لهملّة منحتها المفوضية الأوروبية للملكة المتحدّة، لسحب مشروع القانون الذي يعيد النظر في بعض التزامات الأخيرة بشأن «بريكست»، ويضوّر بشدّة بالثقة، المتبادلة، على حدّ تعبير المفوضية، التي أكدت أن الاتحاد، لن يتردّد في اللجوء إلى القضاء. وقالت المفوضية، في بيان، إنه من خلال مشروع القانون الذي قدّمته يوم الأربعاء، «أضرت» الملكة المتحدة على نحو خطير بالثقة، مع الاتحاد، مخيفّة

يحدث التكتّل من انه التسليم بشكل انتهاكك للقوانين الخروج وخصوصاً في ما يتعلق بإيرلندا (أ ف ب)



جداً»، خاصة أن المستلزمات الخاصة بمواجهة «كورونا» لا تكفي غزة سوى أسبوعين أو شهر واحد على أقصى تقدير. ويبيّن البريش أن خدمة الرعاية الأولية الضرورية في مواجهة الجائحة تعاني من عجز بنسبة 60%، ومستوديعات الأدوية في غزة تعاني من نقص 50% من الإصناف الضرورية المطلوبة في هذه المرحلة خصوصاً للمرضى الذين هم بحاجة إلى الخدمات الأساسية كغسل الكلى والسرطان والهيموغليبا، كما أن 37% من المستلزمات الطبية الضرورية غير متوفّرة.

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).

محمل الإصابات التي جرى تسجيلها أربعة أشخاص فقط، في حين أن ما بين 50 إلى 55 يتلقون العناية السريرية في مستشفى العزل... حالات الوفاة المسجلة كانت تعاني من أمراض مزمنة في حالة متقدمة».

على رغم هذا التفاؤل المحدود، يصف المدير العام للصعيدة في غزة، منير البريش، الواقع الدوائي بـ«الصعب

محمل الإصابات التي جرى تسجيلها أربعة أشخاص فقط، في حين أن ما بين 50 إلى 55 يتلقون العناية السريرية في مستشفى العزل... حالات الوفاة المسجلة كانت تعاني من أمراض مزمنة في حالة متقدمة».

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).

محمل الإصابات التي جرى تسجيلها أربعة أشخاص فقط، في حين أن ما بين 50 إلى 55 يتلقون العناية السريرية في مستشفى العزل... حالات الوفاة المسجلة كانت تعاني من أمراض مزمنة في حالة متقدمة».

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).

محمل الإصابات التي جرى تسجيلها أربعة أشخاص فقط، في حين أن ما بين 50 إلى 55 يتلقون العناية السريرية في مستشفى العزل... حالات الوفاة المسجلة كانت تعاني من أمراض مزمنة في حالة متقدمة».

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).

إلى ذلك، سُجّلت في غزة 195 ح الة جديدة حتى ظهر أمس، ليرتفع إجمالي المصابين إلى 1551 بينها 1427 حالة شتّمة (1422 داخل القطاع، و5 في مراكز حجر المسافرين)، فيما بلغ عدد حالات الوفاة 10 (9 داخل المحافظات بينهم طفل رضيع، وحالة واحدة في مراكز الحجر).